الحروف العاملة غير الجارة وظيفتها النحوية وأثرها في البيان القرآني

دراسة تطبيقية على سورة الأعراف

إعداد

الدكتور/ زكرياء سلمان

قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب

الملخص:

إن الناظر في كلام المفسرين ليجد توجيهاتهم لمعاني الحروف متعددة في مواضع كثيرة؛ بل متباينة في أحايين أخرى؛ ومن ثم كان الوقوف على ضوابطهم في التوجيه، ومعرفة تعليلاتهم، دافعًا لي للولوج إلى كتب التفسير، وأيضًا لبيان الأثر المترتب على تعدد دلالات الحروف عند احتمال الآية لأكثر من معنى، والغرض الأسمى هو الاقتراب من مراد الله، والوصول إلى الرأي الأصوب في المعاني المختلف حولها.

وجاء منهجي في البحث نحويًّا تحليليًّا؛ حيث أذكر المعاني التي جاء عليها الحرف، على أن أستشهد تحت كل معنى ببعض الآيات المتفق عليها بين المفسرين من سورة الأعراف، مع تقديم المعنى العام للآية، والتركيز على دلالة الحرف فيها، ثم أثني بذكر الآيات التي اختلفت فيها توجيهات المفسرين، مع بيان أرجح الأقوال، وأولاها بالصواب؛ اعتمادًا على مختلف القرائن والمرجحات.

وقد رأى الباحث تقسيم البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

أمَّا النتائج التي توصلت إليها فكانت نتائج عامة وخاصة، ومن أهمها: إثبات قيمة النحو –خاصة– في فهم كتاب الله تعالى؛ لكونه مقومًا أساسيًّا لتجلية معاني آيات القرآن ومقاصدها، وهذا ما أكده العلماء قديمًا، ثم بيان عناية أهل التفسير بحروف المعاني من حيث تطرقهم لدلالاتها في سياقها داخل الآية، ومشاركتهم في تجلية أسرارها الرفيعة.

أما الخلاصات الخاصة فمنها: التأكيد على أثر الحروف العاملة غير الجارة في الكشف عن بلاغة القرآن وبديع نظمه، كما توصل البحث إلى تحديد بعض أسباب الاختلاف بين المفسرين، ومعرفة جملة من ضوابطهم في الترجيح.

الكلمات الدلالية: الحروف العاملة غير الجارة– الوظيفية النحوية– التوجيه الدلالي– سورة الأعراف.

التصميم:

* المقدمة: وتتضمن (أهمية البحث- إشكاليته- أسئلته- أسباب اختيار الموضوع- أهدافه- الدراسات السابقة- منهج البحث وإجراءاته- حدوده- خطته).

* التمهيد:

١- حروف المعاني: مفهومها وأقسامها.

أ- مفهوم حروف المعاني اصطلاحًا.

ب- تقسيمات النحاة لحروف المعاني.

٢- مفهوم التوجيه وأسباب تعدده.

الفصل الأول: الحروف المشبهة بالفعل ومعانيها في سورة الأعراف

الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر (نموذجًا)

* تمهيد.

* المبحث الأول: الحرف "لعل".

١- المطلب الأول: أحكام ومعاني "لعل" وشواهدها في الأعراف.

٢- المطلب الثاني: اختلاف المفسرين في معنى "لعل" الواقعة من كلام الله.

* المبحث الثاني: حرف "لا" النافية للجنس.

١- المطلب الأول: الأحكام النحوية للحرف "لا" النافية للجنس وشاهدها.

٢- المطلب الثاني: اختلاف المعربين في توجيه بعض مفردات كلمة التوحيد "لا إله إلا الله".

الفصل الثاني: الحروف العاملة في الأفعال

الحروف الناصبة للمضارع (نموذجًا)

* تمهيد.

* المبحث الأول: حرف "اللام".

١- المطلب الأول: أحكام "اللام" النحوية ومعانيها في سورة الأعراف.

٢- المطلب الثاني: اختلاف المفسرين في توجيه معاني اللام الناصبة.

* المبحث الثاني: الحرف "لن".

١- المطلب الأول: أحكام "لن" النحوية.

٢- المطلب الثاني: الخلاف العقدي بين المفسرين حول شاهد "لن" في سورة الأعراف.

* الخاتمة والتوصيات.

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أهمية البحث:

انعقد إجماع جل المفسرين على أن العناية بالنحو من أهم شروط ولوازم المتصدر للتفسير، قال أبو حيان في مقدمة تفسيره: "فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير .. أن يعتكف على كتاب سيبويه؛ فهو في هذا الفن المعوَّل، والمستند في حل المشكلات إليه"(١).

ويؤكد السيوطي هذا الأمر في الإتقان فيقول: "وتمام هذه الشرائط أن يكون ممتلئًا من عدة الإعراب، لا يلتبس عليه اختلاف وجوه الكلام؛ فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان، إمَّا حقيقة أو مجازًا، فتأويله تعطيله"(٢).

ثم إن من أهم مباحث النحاة وأدقها مبحث معاني الحروف؛ ولذا جاء كلام الزركشي في برهانه مخصصًا لها ومؤكدًا على مكانتها حيث قال: "والبحث عن معاني الحروف، مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها"(٣).

(١) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، **البحر المحيط**، (بيروت، دار إحياء التراث، ط١، د.ت) ج١، ص٦.

(٢) السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، (المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات القرآنية، بدون ط . ولا ت) ج٦، ص٢٢٧٦.

(٣) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، **البرهان في علوم القرآن**، (القاهرة، دار التراث، ط٣، ١٤٠٤هـ) ج٤، ص١٧٥.

إشكالية البحث:

إن المطلع على كلام أهل التفسير سيلحظ في كثير من المواضع تعدد توجيهاتهم لمعاني الحروف؛ بل تباينها في أحايين أخرى؛ ومن ثم كان الوقـــوف على ضوابطهم في التوجيه، ومعرفة تعليلاتهم، دافعًا لي للكتابة في هذا الموضوع.

أسئلة البحث:

من الأسئلة المطروحة على هذا الموضوع، والتي سيسعى الباحث للإجابة عنها:

١- ما أثر الحروف العاملة غير الجارة في بيان غوامض معاني آي الذكر الحكيم؟

٢- ما هي أسباب اختلاف المفسرين في توجيه دلالات هذه الحروف؟

٣- ما ضوابطهم في توجيه المعاني في أثناء اختياراتهم التفسيرية؟

٤- أيـن يُصـنف اخـتلافهم؟ أفي اخـتلاف التنـوع السـائغ أم في اخـتلاف التضـاد المذموم؟

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترت الحروف العاملة غير الجارة؛ لسببين رئيسين:

أولًا: إغفال بعض الدارسين لها، وتركيزهم على حروف الجر بصورة خاصة.

ثانيًا: كون هذه الأدوات مؤثرة أيضًا في المعاني، وسببًا في حدوث الاختلاف بين المعربين والمفسرين، وهذا الأمر وإن تجلى أكثر في حروف الجر، إلا أن عمل هذه الحروف والمتمثل في التأثير الإعرابي المباشر فيما بعدها يثير إشكالات دلالية، كما سيتضح في ثنايا البحث بحول الله.

أهداف البحث:

من الدوافع العامة التي شجعتني للمضي في هذا البحث، رغبتي في الوقوف على معاني هذه الحروف وأسرارها في القرآن المجيد؛ "لأن الكتب التي تفردت بالبحث في دراسة حروف المعاني هي محض دراسات نحوية، لا تكشف عن أسرار هذه المعاني في مواقعها من سياقها، ولا تبحث عن الدواعي التي من أجلها تفارق مواضعها"(١)، ثم من أجل تلمس مقدار استفادة المفسرين من علم النحو.

ومن الأهداف الخاصة لموضوعي، بيان الأثر المترتب على تعدد دلالات الحروف عند احتمال الآية لأكثر من معنى، ثم الوقوف على الرأي الأصوب في المعاني المختلف حولها.

الدراسات السابقة:

وقفت على عدد من البحوث العلمية التي تناولت مباحث الحروف في علاقتها بالقرآن الكريم؛ ومنها: كتاب "الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين"، وكتاب "نظرية الحروف العاملة ومبناها، وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًّا"، وكلاهما لهادي عطية مطر الهلالي، إلا أن الدراسة التطبيقية في مثل هذه الكتب شملت القرآن كله، ولم تخصص سورًا بعينها، مما جعل بعضها يكاد يكرر ما ذكر في كتب سبقته. ومما اطلعت عليه كتاب "من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم" لمحمد الأمين الخضري، ورسالة "حروف الجر وأثرها في الدلالات" لمحمد الناغوري، ورسالة "أثر دلالات حروف المعاني الجارة في التفسير: دراسة نظرية وتطبيقية على سورتي آل عمران والنساء" لعلي الجهني؛ غير أنها -كما هو ظاهر من عنوانها- اقتصرت على جانب من الحروف العاملة وهي الجارة فقط. ولقد حاولتُ أن أتدارك النقص الحاصل في دراسة الحروف؛ ليشمل الحروف العاملة غير الجارة المؤثرة تأثيرًا إعرابيًّا مباشرًا فيما بعدها.

(١) الخضري، محمد، **من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم**، (القاهرة، مكتبة وهبة، ط١، ١٤٠٩)، ص٤.

منهج البحث وإجراءاته:

جاء منهجي في البحث نحويًّا تحليليًّا، استعرضت فيه أقوال المفسرين، ثم عمدت إلى مقارنتها مع اختيار أولاها بالصواب، وفق ضوابط نحوية وسياقية. أمَّا عن إجراءات التحليل: فإني أذكر المعاني التي جاء عليها الحرف حسب ترتيب «مغني اللبيب» لابن هشام -غالبًا- أو ترتيب المرادي في الجنى الداني، على أن أستشهد تحت كل معنى في المطلب الأول ببعض الآيات المتفق عليها بين المفسرين من سورة الأعراف، مع تقديم المعنى العام للآية، والتركيز على دلالة الحرف فيها، ثم أثني في المطلب الثاني بذكر الآيات التي اختلفت فيها توجيهات المفسرين، مع بيان أرجح الأقوال وأولاها بالصواب؛ اعتمادًا على مختلف القرائن والمرجحات.

حدود البحث:

ستكون شواهد الشق التطبيقي لهذا الموضوع منتزعة من سورة الأعراف المكية، والتي تعد سادسة (السبع الطوال)، والثالثة من حيث الطول بعد سورتي البقرة والنساء.

خطة البحث:

رأى الباحث تقسيم البحث إلى: مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة.

اشتملت المقدمة على: التعريف بالموضوع، وإشكالاته، وأهميته، والدوافع التي حفزتني للاشتغال عليه، ثم الأهداف المرجوة منه.

أمَّا التمهيد، فقد بينت فيه تقسيم الكلمة، وحدَّ الحرف اصطلاحًا، ثم تناولت خلاف النحاة في إعمال بعض الحروف وإهمالها، وتقسيماتهم للحروف وعدتها، ثم مفهوم التوجيه وأسباب تعدده.

في حين تناول الفصل الأول: الحروف المشبهة بالفعل ومعانيها في سورة الأعراف، وركزت على نوع منها؛ وهي الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، متطرقًا بالخصوص إلى

الحرفين "لعل" ولا النافية للجنس، ومعانيهما؛ لنشوب خلاف تفسيري حولهما.

وانعقد الفصل الثاني للحروف العاملة في الأفعال، مركزًا على الحروف الناصبة للمضارع، وضمن هذا النوع من الحروف درست توجيهات المفسرين واختلافهم حول معنيي "اللام" الناصبة و"لن".

وفي الخاتمة سجلت أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وتوصياته.

وختامًا أقول: حسبنا لنعرف قدر المشقة في الاشتغال على الحروف في القرآن، ما قاله «محمود شاكر» في تصديره لكتاب عبد الخالق عضيمة: "وحروف المعاني التي يتناولها هذا القسم من جمهرة علم القرآن العظيم، أصعب أبواب هذه الجمهرة؛ لكثرتها وتداخل معانيها، فقلَّ أن تخلو آية من القرآن العظيم من حرف من حروف المعاني. أما المشقة العظيمة، فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل، ثم اختلاف معانيها باختلاف مواقعها"(١).

(١) محمود شاكر في تقديمه لكتاب **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لعبد الخالق عضيمة، (القاهرة، دار الحديث القاهرة، دون ط، ولا ت) ج١، ص "د".

التمهيد:

١- حروف المعاني: مفهومها وأقسامها.

أ- مفهوم حروف المعاني اصطلاحًا:

نشير ابتداء إلى تأكيد الزجاجي (٣٣٩هـ) على إجماع العلماء أن للكلمة في العربية قسمة ثلاثية لا غير، حيث قال: "فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام: اسم وفعل وحرف، وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك"(١). بل إن المبرد (٢٨٥هـ) ذهب إلى القول بتعميم التقسيم الثلاثي في جميع اللغات، فقال: "هذا تفْسِير وُجوه الْعَرَبية، فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لِمعْنى، لا يَخلو الْكَلَام -عربيًّا كان أو أعجميًّا- من هذه الثلاثَة"(٢).

وقد وافقه الجرجاني (٤٧١هـ) على ذلك، وكان من أدلته أن هذا التقسيم من الحقائق التي لا تتغير، وهو ما يستوي فيه جميع الناس باختلاف ألسنتهم؛ فقال: "ثم الكلم ينقسم ثلاثة أقسام .. وليس هاهنا قسم رابع، وهذا هو القسمة في سائر اللغات؛ وذلك لأنه من الحقائق، والحقائق لا تختلف باختلاف اللغات"(٣).

أمَّا عن أهمية ضبط حد الحرف والغاية، فقد ورد عن المرادي كلاما دقيقًا في ذلك حيث يقول: "قال بعض النحويين: لا يُحتاج في الحقيقة إلى حد الحرف؛ لأنه كلم محصورة، وليس كما قال؛ بل هو مما لا بد منه، ولا يستغنى عنه؛ ليرجع عند الإشكال إليه، ويحكم عند الاختلاف بحرفية ما صدق الحد عليه"(٤).

(١) الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، (بيروت، دار النفائس، ١٣٩٩هـ) ص٤١.

(٢) المبرد، أبو العباس محمد، المقتضب، (القاهرة، لجنة إحياء التراث، ط٣، ١٤١٥هـ) ج١، ص١٤١.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر، شرح الجمل في النحو، (الأردن، عمان، الدار العثمانية ط١٤٣٢،١٠هـ) ص١٢٧.

(٤) المرادي، الحسين، الجنى الداني للمرادي، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ)، ص٢٠.

ومن هذا المنطلق ساغ الوقوف على دلالة الحرف الاصطلاحية.

ومن المعلوم أن الحروف ضربان: حروف المباني، وحروف المعاني، وإن ما يلتمسه النحويون في دراستهم هو حروف المعاني لا غير؛ لذا سنحاول أن نعرض أهم التعريفات التي قدِّمتْ لتحديد معنى الحرف، دون الخوض في الخلافات الكثيرة التي وقعت بين النحاة.

وأدق تعريف للحرف هو ما ذكره سيبويه (١٨٠هـ) حيث قال: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(١).

وأما المشهور من تعاريفه لدى النحويين هو قولهم: "والحرف ما دل على معنى في غيره"(٢)، كما ذكر ذلك أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ) وغيره، وقد عدَّ البطليوسي (٥٢١هـ) هذا التعريف غير مانع؛ حيث قال: "هذا الحد غير صحيح عند متأمله حتى يزاد فيه (ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة) أو يقال كما قال سيبويه: "ما جاء لمعنى، وليس بالاسم ولا فعل"، وإنما لم يكن ما قاله أبو القاسم حدًّا؛ لأنَّ في الأسماء ما معناه في غيره نحو: أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة؛ لأن هذه الأسماء لما نابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة، فإن المعاني المقصودة إنما هي في صلاتها"(٣).

ولم يكتف البطليوسي بتغليط الزجاجي في حده، بل حكم بفساد تعاريف عدة، وطفق يرد عليها بعدما عرضها، وأبان على وجه النقص والقصور فيها، وختم مناقشته لتلك الحدود بقوله: "وإن التَّعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه الأشياء حدودًا وهم أئمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوصًا لما صدقناه"(٤).

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ) ج١، ص١٢.

(٢) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٤.

(٣) البطليوسي، عبد الله، **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ط١، ١٩٨٠م)، ص: ٨٤، ٨٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٧.

وبعد طول مناقشة ورَدٍّ، ذكر البطليوسي تعريفًا للفارابي (٣٣٩هـ) عادًّا إياه صحيحًا حيث قال: "وقال أبو نصر الفارابي في تحديد الحرف: الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة. وهذا تحديد صحيح، وهو نحو ما قاله سيبويه: إنه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: إنه مالم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة" (١).

ومن هنا نجد أن تعريف سيبويه هو الحد الدقيق الذي ارتضاه المحققون من النحاة، وقد مر بنا ترجيح البطليوسي هذا الحد، واختاره أيضًا ابن فارس (٣٩٥هـ) بقوله: (وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه؛ إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل، نحو قولنا: "زيد منطلق"، ثم نقول: "هل زيد منطلق؟" فأفدنا بـ"هل" ما لم يكن في "زيد" ولا "منطلق")(٢).

وقال الفيروزآبادي (٨١٧هـ) في قاموسه عند شرحه للحرف: "وعِنْدَ النُّحاةِ: ما جاءَ لمعنًى لَيْسَ باسْمٍ ولا فِعْلٍ، وما سِوَاهُ من الحُدودِ فاسِدٌ"(٣). وهنا يشير إلى تعريف سيبويه وإن لم يسمِّه.

أمَّا ابن تيمية (٧٢٨هـ) فقد احتج بتعريف سيبويه للحرف في ثنايا مباحثه ومناظراته العقدية، يقول: "والنحاة اصطلحوا اصطلاحًا خاصًّا، فجعلوا لفظ "الكلمة" يراد به الاسم أو الفعل أو الحرف الذي هو من حروف المعاني؛ لأن سيبويه قال في أول كتابه: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فجعل هذا حرفًا خاصًّا، وهو الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل؛ لأن سيبويه كان حديث العهد بلغة العرب، وقد عرف أنهم يسمون الاسم أو الفعل حرفًا، فقيد كلامه بأن قال: وقسموا الكلام إلى: اسم وفعل وحرف

(١) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ) ص٥٠.

(٣) الفيروزآبادي، مجد الدين محمد، **القاموس المحيط**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ) ص٧٩٩.

جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وأراد سيبويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك قسمة الكل إلى أجزائه؛ لا قسمة الكلي إلى جزئياته" (١).

ومن هنا نرى أن زيادة (ليس باسم ولا فعل) قيد ضروري؛ لتبيين المقصود ما دام للفظ الحرف معنيان.

ب- تقسيمات النحاة لحروف المعاني:

أورد السيوطي (٩١١هـ) تقسيمات عديدة للحروف، تبعًا لبنيتها، وعملها، ووظيفتها الإجمالية والتفصيلية، وأورد نقلًا عن الأندلسي (٦٦١هـ) في «المحصل شرح المفصل» تفصيل هذه التقسيمات فقال: "اعلم أن للحروف انقسامات كثيرة؛ فتقسم إلى ما يكون على حرف واحد، وإلى ما يكون على اثنين فصاعدا إلى خمسة نحو: (لكنَّ)، والزائد على حرف إما أن يكون مفردًا أو مركبًا نحو: (من) و(إلى) و(إما) و(لولا)". وهذا التقسيم باعتبار البنية. ويضيف: "وتنقسم أيضًا إلى عاملة وغير عاملة"، وهذا هو الصنف الخاص بالعمل. وقال: "وتنقسم إلى مختص بأحد القسمين وغير مختص، وقد قيل: إن الحرف إما أن يجيء لمعنى في الاسم خاصة، نحو: لام التعريف، وحرف الإضافة، والنداء وغير ذلك، أو في الفعل خاصة، نحو: قد، والسين، وسوف، والجوازم، والنواصب، أو رابطًا بين اسمين أو بين فعلين، كحروف العطف، أو بين فعل واسم، كحروف الجر، أو بين جملتين، كحروف الشرط، أو داخلًا على جملة تامة قارنًا لمعناها، نحو: إن، أو زائدًا للتأكيد، نحو: الباء في نحو: (ليس زيد بقائم)"(٢).

وتضمن هذا الجزء من كلام الأندلسي التقسيم باعتبار الوظيفتين الإجمالية والتفصيلية.

(١) أبو العباس أحمد، **مجموع الفتاوى**، (القاهرة، دار الوفاء وابن حزم، ط٢، ١٩٩٨م) ج١٢، ص٦٢.

(٢) السيوطي، جلال الدين، **الأشباه والنظائر في النحو**، (بيروت، دار الكتب العلمية، د ط ولا ت)، ج٢، ص١٨.

والذي يعنينا من كل هذه التقسيمات في هذا البحث، هو التقسيم الثاني؛ أي: عمل الحروف(١).

أما عن عِدة الحروف العاملة فقد وقع خلاف حولها، ولم تلق اتفاقًا وإجماعًا على عددها، قال ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) عند حصره لها: "فإن الحروف العاملة مشكلة جدًّا"(٢). وقد أظهرت كتب التراث مادة خلافية بين النحويين في عمل هذا الحرف أو ذاك.

وترجح أسباب الخلاف بين النحاة في إعمال بعض الحروف أو إهمالها إلى اختلاف منطلقاتهم في تحديد قواعد العمل وشروطه، وقد يرجع بعضها للغات العرب(٣).

وقد اشترط النحاة في عمل الأداة ثلاثة شروط: "الاختصاص، وشبه الفعل، وعدم الفصل بين العامل والمعمول غالبًا"(٤).

غير أن أكثر اختلافهم جاء مركزًا على الشرط الأول؛ وهو الاختصاص، والذي يراد به لزوم الحرف لقسم معين (الاسم أو الفعل)، فإذا دخل الحرف عليهما لم يكن مختصًّا، ثم لم يكن عاملًا. ومن ثمة اختلفوا في عمل بعض الحروف كـ: "حتى" و"كي" و"ما الحجازية" وغيرها. وقد اتخذ العلماء هذا الشرط من بين أسس تقسيمات الحروف، وذلك ما يؤكده

(١) يقودنا الحديث عن عمل الحروف إلى الحديث عن نظرية العامل، والتي عُدت أعظم نظرية فسر بها الخليل ومن بعده نظام اللغة العربية؛ ذلك أنهم نظروا في اللغة "فوجدوا فيها خصائص مشتركة في الضبط والصوغ تسير على نهج خاص؛ فنبه ذلك أذهانهم إلى وضع قواعد عامة يلمون فيها بهذه الخصائص .. واستغلوا فكرة أن كل حدث لا بدَّ له من محدث، وكل أثر لا بد له من مؤثر، فطبقوها على الكلمات وضبطها في شتى أوضاعها، وبحثوا عن شيء بعينه لينسبوا إليه إحداث هذه الظواهر الإعرابية، وهذا الشيء هو ما أسموه العامل، فأثبتوا له الوجود، ووضعوا له أحكامًا وقواعد". عبده، عبد العزيز، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، (طرابلس، منشورات الكتاب، ط١، ١٣٩١هـ) ص٧٠٨.

(٢) ابن بابشاذ، **طاهر، شرح المقدمة المحسبة**، (الكويت، المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧م) ص٢١٦.

(٣) بلحاف، عامر، الخلاف النحوي في الأدوات، (إربد، عالم الكتب الحديث، ط١، ١٤٣٢هـ) ص١١١.

(٤) الهلالي، هادي عطية مطر، نظرية الحروف العاملة ومبناها، وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًّا، (بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٦هـ) ص٦ و١٧.

كلام «ابن حمدون» في حاشيته على المكودي؛ حيث أورد تقسيمًا للحرف على أساس الاختصاص يقول: "قد حقق العلامة أبو عبد الله سيدي محمد الزروالي أن الحروف أقسام ثمانية: قسم مشترك ولا يعمل.

ثانيها: ماهو مشترك ويعمل على خلاف الأصل كـ: "ما" و"لا"، وإنما خرجتا عن أصلهما تشبيهًا لهما بـ"ليس".

ثالثها: ما يختص بالاسم كـ: "في" فيعمل الجر على الأصل.

رابعها: ما يختص بالاسم، ويعمل العمل غير الخاص بالاسم وهو "إن" وأخواتها، وخرجت عن العمل الخاص؛ لشبهها بالفعل في المعنى، والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه.

خامسها: ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئًا على خلاف الأصل كـ"ال" التعريفية، وإنما لم تعمل لشدة اتصالها بالاسم، فهي كالجزء منه.

سادسها: ما يختص بالفعل كـ: "لم" فيعمل الجزم على الأصل.

سابعها: ما يختص بالفعل أيضًا، ويعمل النصب على خلاف الأصل كـ: "لن"، وإنما خرجت عن الأصل تشبيهًا لها بـ"ليس" في نفي الحال.

ثامنها: ما يكون مختصًّا بالفعل ولا يعمل شيئا كـ"قد" والسين و"سوف"، وإنما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه، فهي بمنزلة "ال" التعريفية في الأسماء"[1].

٢- مفهوم التوجيه وأسباب تعدده:

وجبت الإشارة قبل الولوج إلى الشق التطبيقي من هذا البحث إلى مفهوم التوجيه الإعرابي، وأسباب وقوع الاختلاف فيه.

(١) بن حمدون، أحمد، **حاشية على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٤٢٨هـ) ص ٣٦

فالتوجيه مصدر الفعل (وجَّه)، والأصل وجُه؛ يقول ابن منظور: "ويقال: هذا وَجْهُ الرَّأْيِ؛ أَي هو الرَّأْيُ نَفْسُه، ووَجْهُ الكلام: السبيلُ الذي تقصده به، ويقال: وَجَّهَتِ الريحُ الحصى تَوْجِيهًا، وشيءٌ مُوَجَّهٌ إذا جُعِلَ على جِهَةٍ واحدة لا يختلف"(١).

وقد اقترن هذا المصطلح كثيرًا بالقراءات القرآنية: المتواترة والشاذة، وأصبح علمًا مستقلًّا يهتم ببيان وجوه القراءات من حيث اللغة والإعراب والمعنى، يقول عنه الزركشي: "هو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتبًا منها كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي، وكتاب (الكشف) لمكي، وكتاب (الهداية) للمهدوي... وفائدته أن يكون دليلًا على حسب المدلول عليه، أو مرجحًا"(٢).

أمَّا التوجيه النحوي: "فلم يرد له حد واضح عند النحاة، وغاية ما ذكروا له أن يكون للكلام وجهان فصاعدًا؛ إلا أن استعمال الوجه والأوجه عندهم كثير، فقد ذكر سيبويه الوجهين وقصد به أن يكون للفظ إعراب واحد، ولكن من جهتين، قال: "وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسن الوجه على قوله: هو الضارب الرجل، فالجر في هذا الباب من وجهين؛ من الباب الذي هو له، وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف"(٣). ويتضح أن الوجه والأوجه الإعرابية يراد بها عند متقدمي النحاة المعنى، ويراد بها الإعراب؛ إلا أن الأكثر أن يستعمل في الأوجه الإعرابية"(٤).

أما الغاية من هذا النوع من النشاط اللغوي فتعود إلى النص المعرَب؛ وذلك باستخدام التحليل النحوي وبيان الوظيفة النحوية لأجزائه؛ لتنكشف بذلك معاني السياقات والتركيبات

(١) ابن منظور، أبو الفضل محمد، **لسان العرب**، (القاهرة، دار المعارف)، ج٦، ص٤٧٧٥.

(٢) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٣٤٢.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٠١.

(٤) نشأت، عبد الرحمن، **التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة في الصحيحين)**، (بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٣٢هـ)، ص٢٦.

في هذا النص. وتزداد أهمية هذا النشاط وتشرف مكانته إذا كان متجهًا إلى القرآن الكريم؛ إذ هو ضروري لمن يريد فهم معانيه.

ويلخص مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ) هذه الأهمية فيقول: "ورأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج –معرفة إعرابه، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه؛ ليكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينًا على إحكام اللفظ به، مطلعًا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهمًا لما أراد الله به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"(١).

وإن المتتبع للتوجيهات الإعرابية لآيات القرآن الكريم يجدها على نوعين:

النوع الأول: توجيهات واضحة بينة لا تحتمل تعددًا ولا اختلافًا.

النوع الثاني: توجيهات متعددة يحتملها النص القرآني الواحد، فكانت موضع اختلاف بين المعربين في اختيار الأوفق مع مقتضى الآية القرآنية.

ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى أسباب متعددة؛ وهي على سبيل الإيجاز:

١– احتمال السياق القرآني لأكثر من معنى؛ فيحاول كل معرب أن يصل بالإعراب إلى المعنى الذي يتوافق والمقتضيات الأخرى.

٢– الاختلاف في أصل القاعدة النحوية؛ وذلك أن الإعراب وجه تطبيقي للدرس النحوي، فما كان من خلاف تقعيدي بين النحويين حول ظاهرة من الظواهر، فإنه –ولا شك– سينسحب على التوجيه الإعرابي، وهذا كثير جدًّا وأمثلته لا تعد.

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، (دمشق، دار البشائر، ط١، ١٤٢٤هـ) ج١، ص١٠١.

٣- مخالفة ظاهر الآية في تركيبها للقاعدة النحوية، وحينئذ يكون باب الاجتهاد مشرعًا أمام المعربين لرد هذه الظاهرة إلى القاعدة النحوية، أو تحويلها إلى قاعدة أخرى في باب آخر.

٤- خفاء الحركة الإعرابية على الكلمة؛ إما لبنائها أو لتعذر ظهورها، وحينئذ يتحتم الانتقال من التركيب إلى دلالة السياق، والمرجحات الأخرى.

٥- الخلفيات المسبقة التي يصطحبها المعرِب معه قبل الدخول في إعراب آية، فتكون مؤثرة في توجيهه واختياره، وأهمها الخلفيات العقدية أو الفقهية التي تحتم عليه أن يصرف دلالة الآية إعرابيًّا لنصرة معتقده أو مذهبه الفقهي، ولو كان على وجه بعيد ومتكلف.

٦- الاشتراك في دلالة بعض الألفاظ، وخاصة في بعض الصيغ وحروف المعاني؛ مما يجعلها تحتمل أكثر من وجه إعرابي؛ حيث لا يخفى أن معرفة معاني الحروف جزء أساس في علم الإعراب(١).

وهذا السبب الأخير هو مدار الإشكال في بحثنا.

(١) السيف، محمد، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، (الرياض، الدار التدمرية، ط٣، ١٤٣٠هـ) ج١، ص٨٠.

الفصل الأول: الحروف المشبهة بالفعل ومعانيها في الأعراف

الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر (نموذجًا)

تمهيد:

يشمل هذا القسيم من الحروف المسماة (المشبهة بالفعل) نوعين:

١- أخوات "إن".

٢- الحروف المشبهة بـ"ليس"[١].

وسيكون تركيزنا على النوع الأول؛ حيث سأجعل بعض حروفه نموذجًا أستشهد به في هذا الفصل.

وتسمى هذه الأدوات أيضًا تبعًا لعملها: الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وقد عدَّها ابن هشام ثمانية، "وهي الداخلة على المبتدأ والخبر؛ حيث تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها؛ فالأول والثاني: "إن" و"أن"، والثالث: "لكن"، والرابع: "كأن"، والخامس: "ليت"، والسادس: "لعل"، والسابع: "عسى" في لُغيَّة: وهي بمعنى لعل، والثامن: "لا" النافية للجنس"[٢].

ويبين «الشاطبي» وجه شبه هذه الحروف بالفعل فيقول: "فأشبهت هذه الحروف (كان وأخواتها) من جهة طلبها للمبتدأ والخبر، واختصاصها بهما والاستغناء بهما، فلم تكن

(١) بيَّن عباس حسن سبب مشابهة هذا النوع للفعل ليس فقال: "من الحروف نوع يشبه الفعل "ليس" في معناه، وهو: النفي، وفي عمله؛ وهو: النسخ؛ فيرفع الاسم وينصب الخبر. وبهذه المشابهة في الأمرين يعد من أخوات "ليس". مع أنها فعل وهو حرف، كما يعد من أخوات "كان" لمشابهته إياها في العمل فقط. وأشهر هذه الحروف أربعة: "ما" و"لا" و"لات" و"إنْ".

عباس، حسن، النحو الوافي، (القاهرة، دار المعارف، ط٣ ، د.ت)، ج١، ص٥٩٣.

(٢) ابن هشام، جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه: **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت، المكتبة العصرية، بدون ط، ولا ت) ج١، ص٣٢٥.

كـ: "ألا" و"أما" الاستفتاحيتين في عدم الاختصاص، ولا مثل: "لو" و"لولا" في عدم الاستغناء بهما عن الجواب؛ إذ كانتا امتناعيتين، وكذلك "إذا" المفاجأة؛ لافتقارها إلى كلام سابق، وهذا وجه الشبه عند ابن مالك"[١].

ويورد «محيي الدين عبد الحميد» أوجهًا خمسة للشبه فيقول:

"أشبهت هذه الأحرف الفعل شبهًا قويًا في اللفظ وفي المعنى جميعًا؛ وذلك من خمسة أوجه:

أ- أنها كلها على ثلاثة أحرف أو أكثر، فـ"إن وأن وليت" على ثلاثة أحرف، و"لعل، وكأن" على أربعة، و"لكن" على خمسة.

ب- أنها تختص بالأسماء، كما أن الفعل يختص بالأسماء، ولا محيد له عنها.

ج- أنها كلها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

د- أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم؛ تقول: إنني، وأنني، وليتني، ولعلني، وكأنني، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزومًا نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم.

هـ- أنها تدل على معنى الفعل، فـ"إن"، و"أن" يدلان على معنى "أكدت"، و"كأن" يدل على معنى "شبهت"، و"ليت" يدل على معنى "تمنيت"، ولعل" يدل على معنى "رجوت"، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال..."[٢].

وقد وردت لهذه الأحرف شواهد في سورة الأعراف باستثناء الحرف "ليت". غير أننا سنقتصر على ما أثير حوله خلاف بين المفسرين، وهما الحرفان: "لعل" و"لا" النافية للجنس.

(١) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** (السعودية: جامعة أم القرى ، ط١ ،١٤٢٨هـ) ج٢ ، ص ٣٠٥

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص٣٢٥.

المبحث الأول: حرف "لعل"

وردت "لعل" في سورة الأعراف ثلاث عشرة مرة، وهي على نوعين:

الأول: جاءت فيه "لعل" واقعة من كلام الله، وذلك في تسع آيات؛ من مثل قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١]، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

والثاني: وردت فيه "لعل" على لسان الآدميين (نوح وهود ومحمد عليهم الصلاة والسلام، والأمة الناصحة لأصحاب السبت) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُواْ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ومثل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

فأما "لعل" هذه، التي من قول الآدميين، فهي التي سأستشهد بها في معانيها في المطلب الأول.

أمَّا "لعل" الواقعة من كلام الله تعالى فقد اختلف حول معانيها المفسرون؛ لذا سأرجئ الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا الفصل.

١- المطلب الأول: أحكام ومعاني "لعل" وشواهدها في الأعراف:

قال ابن هشام: (لعل) حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى: "لعل أباك منطلقًا"(١). وقال المرادي: "ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط، وأن لامه الأولى أصلية. وقيل: هو حرف مركب، ولامه الأولى لام الابتداء. وقيل: بل هي زائدة؛ لمجرد التوكيد بدليل قولهم: (عل) في (لعل)، وهذا مذهب المبرد، وجماعة من البصريين". ثم ذكر لـ"لعل" ثمانية معان وهي: "الترجي، والإشفاق، والتعليل، والاستفهام، والشك، والتوقع، والخوف، والتمني، وهذه الثلاثة الأخيرة نسبها للزمخشري"(٢).

وسنكتفي بإيراد المعاني التي ورد ما يناسبها من الأعراف وهي:

الأول: الترجي:

وهو الأشهر والأكثر؛ نحو: لعل الله يرحمنا.

الشاهد الأول من سورة الأعراف:

قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٣].

يبين أبو السعود معنى الحرف "لعل" في الآية مع إبانته عن الوظيفة البلاغية التي أداها داخل السياق فيقول: "قوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ عطف على العلة الثانية مترتبة عليها؛ أي: ولتتعلق بكم الرحمةُ بسبب تقواكم. وفائدةُ حرفِ الترجي التنبيه على عزة المطلبِ، وأن

(١) ابن هشام، جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة، ط١، ١٤٢١هـ)، ج٣، ص٥١٦.

(٢) المرادي، **الجنى الداني للمرادي**، ص٥٧٩.

التقوى غيرُ موجبةٍ للرحمة؛ بل هي منوطةٌ بفضل الله تعالى، وأن المتقي ينبغي أن لا يعتمد على تقواه، ولا يأمن عذابَ الله عز وجل"(١).

الشاهد الثاني من سورة الأعراف:

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

أكد «ابن عطية» على أن المعنى الذي دل عليه الحرف "لعل" هو الترجي، مستدلًّا على اختياره بقوله: "قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ يقتضي الترجي المحض؛ لأنه من قول آدميين"(٢).

ويوضح «ابن عاشور» معنى الآية فيقول: "فالمعنى: أن صلحاء القوم كانوا فريقين: فريق منهم أيِس من نجاح الموعظة وتحقق حلول الوعيد بالقوم؛ لتوغلهم في المعاصي، وفريق لم ينقطع رجاؤهم من حصول أثر الموعظة بزيادة التكرار، فأنكر الفريقُ الأول على الفريق الثاني استمرارهم على كلفة الموعظة. واعتذر الفريق الثاني بقولهم: ﴿مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾، فالفريق الأول أخذوا بالطرف الراجح الموجب للظن، والفريق الثاني أخذوا بالطرف المرجوح جمعًا بينه وبين الراجح لقصد الاحتياط؛ ليكون لهم عذرًا عند الله إن سألهم: لماذا أقلعتم عن الموعظة؟ ولما عسى أن يحصل من تقوى الموعظين بزيادة الموعظة، فاستعمال حرف الرجاء في موقعه؛ لأن الرجاء يقال على جنسه بالتشكيك، فمنه قوي، ومنه ضعيف"(٣).

(١) أبو السعود، العمادي، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، (السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، د. ط، د. ت) ج٢، ص٣٥٥.

(٢) ابن عطية، عبد الحق، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ) ج٢، ص٤٦٩.

(٣) ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، (تونس، الدار التونسية، د.ط، ١٩٨٤م) ج٩، ص١٥٢.

الثاني: التعليل:

هذا معنى أثبته الكسائي والأخفش، وحملا على ذلك ما في القرآن، من نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ أي: لتشكروا، ولتهتدوا. قال الأخفش في المعاني: "لعله يتذكر" نحو قول الرجل لصاحبه: أفرغ لعلنا نتغدى. والمعنى: لنتغدى. ومذهب سيبويه والمحققين أنها في ذلك كله للترجي، وهو ترج للعباد"(١).

الشاهد من الأعراف:

قوله جل وعلا: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩].

أشار «الألوسي» إلى معنى التعليل الذي أفادته "لعل" في الآية؛ حيث قال عند تفسيره لها: "قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ أي: لكي يفضي بكم ذكر النعم إلى شكرها، الذي من جملته العمل بالأركان والطاعة المؤدي إلى النجاة من الكروب، والفوز بالمطلوب؛ وهذا لأنَّ الفلاح لا يترتب على مجرد الذكر. ومن الناس من فسر ذكر الآلاء بشكرها، وأمر الترتب عليه ظاهر"(٢).

ومن خلال الشاهدين السالفين يتبين كيف استثمر المفسرون معاني الحرف "لعل" في كشف دلالات الآية؛ مما يدل على تشابك عمل النحوي بعمل المفسر.

(١) المرادي، **الجنى الداني للمرادي**، ص٥٨٠.

(٢) الألوسي، محمود، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (بيروت، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بدون ط، ولا ت)، ج٨، ص١٥٧.

٢- المطلب الثاني: اختلاف المفسرين في معنى "لعل" الواقعة من كلام الله:

يبين «ابن عاشور» اختلاف المفسرين بخصوص معنى "لعل" الواقعة من كلام الله فيقول: "(ولعل) حرف يدل على الرجاء، والرجاء هو الإخبار عن تهييء وقوع أمر في المستقبل وقوعًا مؤكدًا، فتبين أن لعل حرف مدلوله خبري؛ لأنها إخبار عن تأكد حصول الشيء ومعناها مركب من رجاء المتكلم في المخاطب، وهو معنى جزئي حرفي. وقد شاع عند المفسرين وأهل العلوم الحيرة في محمل لعل الواقعة من كلام الله تعالى؛ لأن معنى الترجي يقتضي عدم الجزم بوقوع المرجو عند المتكلم، فللشك جانب في معناها، حتى قال الجوهري: (لعل كلمة شك)، وهذا لا يناسب علم الله تعالى بأحوال الأشياء قبل وقوعها؛ ولأنها قد وردت في أخبار مع عدم حصول المرجو؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٠] مع أنهم لم يتذكروا ،كما بينته الآيات من بعد"(١).

وهذا الطبري -شيخ المفسرين والمتقدم زمانًا- يشير لهذا الإشكال في حمل "لعل" الواقعة من كلام الله على معنى الترجي والتوقع فيقول: "فإن قال لنا قائل: فكيف قال جل ثناؤه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؟ أوَ لم يكن عالمًا بما يصير إليه أمرهم إذا هم عبدوه وأطاعوه، حتى قال لهم: لعلكم إذا فعلتم ذلك أن تتقوا، فأخرج الخبر عن عاقبة عبادتهم إياه مخرج الشك؟ قيل له: ذلك على غير المعنى الذي توهمت، وإنما معنى ذلك: اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم؛ لتتقوه بطاعته وتوحيده وإفراده بالربوبية والعبادة"(٢).

(١) من تفسيره للآية ٢١ من البقرة: {يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون}.
ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج١، ص٣٢٣.

(٢) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط٢، بلا ت)، ج١، ص٣٦٤.

وقال الرضي مؤكدًا هذا التنازع: "وقد اضطرب كلامهم في "لعل" الواقعة في كلامه تعالى؛ لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى"(١).

وجدير بالتنبيه إلى أن هذا الاضطراب الحاصل بين المفسرين مرده إلى اختلافهم في المعنى البديل الذي صرفت عنه "لعل" الواقعة من كلام الباري سبحانه، وذلك بعد أن أجمعوا على وجوب صرفها عن معنى التوقع المحال في حقه تعالى.

ودون الخوض في توجيهاتهم نورد كلامًا فصلًا لابن القيم يقول فيه: "النوع السابع: التعليل بـ"لعل" وهي في كلام الله تعالى للتعليل مجردة عن معنى الترجي؛ فإنها إنما يقارنها معنى الترجي إذا كانت من المخلوق، وأما في حق من لا يصح عليه الترجي، فهي للتعليل المحض كقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] فقيل: هو تعليل لقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، وقيل: تعليل لقوله: ﴿خَلَقَكُمۡ﴾، والصواب: أنه تعليل للأمرين؛ لشرعه وخلقه: ومنه قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، وقوله جل وعلا: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وقوله: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٣]، فـ(لعل) في هذا كله قد أخلصت للتعليل، والرجاء الذي فيها إنما هو متعلق بالمخاطبين"(٢).

ونخلص إلى أن مشارب المفسرين العقدية مما يؤثر على اختياراتهم النحوية بصورة تضمن لهم عدم التضاد والتناقض مع ما يعتقدون، مما يحتم على المطلع على كتب أهل التفسير توخي الحذر أثناء تبني أقوال أهل التفسير؛ لأن الغلط في العقيدة ليس كمثله غلط، خاصة إذا تعلق الأمر بصفات الله وألوهيته جل وعلا.

(١)- الأستراباذي، رضي الدين محمد، شرح الرضي على الكافية شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، ط٢، ١٩٩٦م)، ج٤، ص٣٣٢.

(٢)- ابن قيم الجوزية، شفاء العليل لابن القيم، شفاء العليل في القضاء والقدر، (القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ط، د. ت)، ص٣٨٠.

المبحث الثاني: حرف "لا" النافية للجنس

وردت "لا" النافية للجنس في آيتين من سورة الأعراف، اتفقت توجيهات المفسرين حول واحدة، وقد أدرجتها شاهدًا على ما ذكر لهذا الحرف من أحكام ووظائف نحوية، والآية الأخرى أفردتها بالمناقشة؛ لاختلاف المعربين والمفسرين حولها.

١- المطلب الأول: الأحكام النحوية للحرف "لا" النافية للجنس وشاهدها:

ذكر ابن هشام أحكام "لا" النافية للجنس فقال[١]: تكون عاملة عمل (إن)، وذلك إنْ أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا نحو: (لا صاحب جود ممقوت). وتخالف "لا" هذه "إن" من سبعة أوجه:

أحدها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

الثاني: أن اسمها إذا لم يكن عاملًا فإنه يبنى، وقيل: لتضمنه معنى (من) الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع (لا) تركيب خمسة عشر، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربًا، فيبنى على الفتح في نحو: (لا رجل، ولا رجال)، ومنه: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢].

والثالث: أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو: (لا رجل قائم) بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، لا بها، وهذا قول سيبويه، وخالفه الأخفش والأكثرون. ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمًا عاملًا.

الرابع: أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

الخامس: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو: (لا رجل ظريف فيها، ولا رجل وامرأة فيها).

---

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٣، ص٢٨٣.

السادس: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما.

والسابع: أنه يكثر حذف خبرها إذا علم، نحو: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، وتميم لا تذكره حينئذ.

الشاهد من الأعراف:

قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

نورد هاهنا إعرابًا ملخِّصا لأحكام "لا" المستوفية للشروط، والتي لم يقع حولها خلاف في تقدير المحذوف، وهو كالتالي: "لا" نافية للجنس تعمل عمل "إن" (هادي) اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب "له" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر "لا"، وهذا على لغة الحجازيين الذين يجيزون ذكر خبر "لا". أما على لغة بني تميم الذين يوجبون حذفه، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة (هادي)، كما يجوز تعليقهما به لأنه اسم فاعل، وعليهما فخبر "لا" محذوف تقديره: موجود(١).

٢- المطلب الثاني: اختلاف المعربين في توجيه بعض مفردات كلمة التوحيد "لا إله إلا الله":

الشاهد من الأعراف:

قال جل من قائل: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

(١) الدرة، محمد، **تفسير القرآن و إعرابه وبيانه**، (دمشق، دار ابن كثير، ط١، ١٤٣٠هـ)، ج٣، ص٦٧٨.

وقع خلاف بين النحاة والمفسرين في إعراب "كلمة التوحيد"، وفي توجيه بعض مفرداتها ومن ذلك[1]:

- ✓ موضع الاسم النكرة بعد "لا".
- ✓ تحديد خبر "لا".
- ✓ إعراب لفظ الجلالة الواقع بعد "لا".

ودون الخوض في كل هذه المسائل، نقتصر على ما يتصل بمعمولات "لا" وهو خبرها.

والراجح الذي عليه جمهور المعربين هو القول بحذف الخبر، يقول السمين الحلبي: "ولا يجوزُ أن يكونَ "هو" خبرَ "لا" التبرئة لِما عَرَفْتَ أنها لا تَعْمَلُ في المعارفِ، بل الخبرُ محذوفٌ أي: لا إله لنا، هذا إذا فَرَّعنا على أنَّ "لا" المبني معها اسمُها عاملةٌ في الخبر، أمَّا إذا جَعَلْنا الخبرَ مرفوعًا بما كان عليه قبل دخولِ لا، وليس لها فيه عملٌ –وهو مذهبُ سيبويه– فكان ينبغي أَنْ يكونَ "هو" خبرًا، إلا أنه مَنَعَ من ذلك كونُ المبتدأ نكرةً والخبرُ معرفةً، وهو ممنوعٌ إلا في ضرائِر الشعرِ في بعضِ الأبوابِ"[2].

وإذا تبين صحة القول بحذف خبر "لا"، بقي أن نقول: إن تقدير عامة المعربين له بـ"موجود" أو "معبود" لا يحقق دلالة نفي الشريك عن الله التي جاءت لتقريرها كلمة التوحيد، فلزم تقديره بما ينفي المعبودات الباطلة من دون الله، يقول القرافي: "هو مستثنى من الضمير المستتر في اسم الفاعل المحذوف، تقديره: لا معبود مستحق للعبادة إلا الله، أو يقال: هو مستثنى من اسم لا؛ لأن الإله معناه المعبود، فيكون المعنى: لا معبود باستحقاق إلا الله ... أيضًا تعيَّن أن نقول: لا معبود باستحقاق، فإن نفي المعبود مطلقًا ليس بصادق، فإن

(١) السيف، محمد، **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي**، ج١، ص٤٨٠.

(٢) السمين، الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (دمشق، دار القلم، د.ط، د.ت.)، ج٢، ص١٩٧.

المعبودات واقعة كثيرًا من الشجر والحجر والكواكب وغير ذلك، فلا يصدق الإخبار عن النفي إلا إذا قيد بالاستحقاق، فلا ينبغي أن نهمل هذه الدقائق، فإنها متعينة الاعتبار شرعًا وعقلًا ولغة"(١).

وهذا أيضًا ما اختاره الشوكاني؛ إذ يقول عند تفسيره آية الكرسي: "قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ أي: لا معبود بحق إلا هو"(٢).

ومن ثَمَّ وجب اختيار أولى الآراء لدى المعربين والمفسرين، والتي تتوافق مع دلالة كلمة التوحيد، التي إذا استحضر معناها المتلفظ بها، عَمِل بمقتضاها، فعَلِم يقينًا أنه لا معبود بحق إلا الله، وأن ما سواه من آلهة قديمة أو حديثة فعبادتها باطلة، فتعالى الله عما يشركون به علوًّا كبيرًا.

(١) القرافي، أحمد، **الاستغناء في الاستثناء**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ) ص٣٠٧.

(٢) الشوكاني، محمد، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير** (بيروت: دار المعرفة،ط٤ ، ١٤٢٨هـ) ص ١٧٤

الفصل الثاني: الحروف العاملة في الأفعال

الحروف الناصبة للمضارع (نموذجًا)

تمهيد:

نقصد بالحروف العاملة في الأفعال تلك التي تنصب أو تجزم المضارع؛ غير أننا في هذا الفصل سنقتصر على الأدوات الناصبة للفعل، وبالخصوص على الحرفين اللام و"لن"؛ لاختلاف المفسرين في توجيه دلالتيهما.

أمَّا عن مجموع هذه الحروف التي تنصب الفعل المضارع فتسع وهي: "أنْ"، و"لن"، و"إذن"، و"كي"، و"لام الجحود"، و"أو"، و"حتى"، و"فاء" السببية، و"واو المعية". وزاد بعض النحاة حرفين؛ هما: "لام التعليل"، و"ثم"؛ الملحقة بواو المعية، وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفًا. وكل حرف منها يخلص زمن المضارع للمستقبل المحض، والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة، لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر. أما بقية الأحرف فلا تنصبه بنفسها، وإنما الذي ينصبه هو: "أن" المضمرة وجوبًا بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع. والمذهب الكوفي يبيح توسط "كي" مضمرة، أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع، ويجعل هذا المضارع منصوبًا بـ"كي"، ولا "بأن" المضمرة"[1].

(١) عباس، حسن ، **النحو الوافي**، ج ٤ ص ٢٧٨

المبحث الأول: الحرف "اللام"

١- المطلب الأول: أحكام "اللام" النحوية ومعانيها في سورة الأعراف:

تأتي اللام العاملة جارة وجازمة هذا باتفاق، أما الناصبة فوقع فيها الاختلاف على مذاهب وهي:

١- ذهب البصريون إلى أن الفعل بعد اللام منصوب بـ"أن" المقدرة، ودليلهم على ذلك أن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير "أن".

٢- ذهب السيرافي وابن كيسان إلى أن الفعل منصوب: إما بـ"أن" المضمرة، أو بـ"كي" المصدرية المضمرة.

٣- ذهب ثعلب إلى أن الفعل منصوب باللام لنيابتها عن "أن".

٤- ذهب الكوفيون إلى أن الناصب للفعل هو اللام أصالة، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام "كي"؛ ولهذا تشتمل على معنى "كي"، وكما أن "كي" تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامها"(١).

وتأتي اللام الناصبة على أربعة أقسام: لام التعليل، ولام الجحود، ولا العاقبة واللام الزائدة.

ولم ترد شواهد للقسم الرابع في سورة الأعراف.

١- لام التعليل:

وتسمى "لام" كي أيضًا، وهي الدالة على أن ما قبلها سبب لما بعدها، وقد وردت في سورة الأعراف في تسع آيات، ونورد منها:

(١) الفضلي، عبد الهادي، **اللامات** ، (بيروت: دار القلم ،ط ١، ١٩٨٠م) ص ٩٣

شاهدها الأول من الأعراف:

قوله عز من قائل: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٣].

قال ابن عادل في "لُبابه": "﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ أي: لأجْلِ أن ينذركم عذابَ الله وَلِتَتَّقُوا "أي: لكي تَتَّقُوا"(١).

شاهدها الثاني من الأعراف:

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

والمعنى كما قال ابن عاشور: "واللام في قوله: ﴿لِيُفْسِدُوا﴾ لام التعليل، وهو مبالغة في الإنكار؛ إذ جعلوا ترك موسى وقومه معللًا بالفساد ... والإفساد عندهم هو إبطال أصول ديانتهم، وما ينشأ عن ذلك من تفريق الجماعة، وحث بني إسرائيل على الحرية، ومغادرة أرض الاستعباد"(٢).

٢- لام الجحود: أي النفي؛ وهي تشتمل على أربعة أمور مجتمعة:

١- الفعل الناسخ: "كان" أو "يكون" -دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة. وكلاهما يسمى: "فعل كون"، لاشتقاقه من المصدر "كون" الذي يدل على الوجود العام "المطلق".

٢- وجود حرف نفي قبل فعل "الكون" الناسخ؛ وهذا النافي المسموع هو: "ما" أو:

(١) ابن عادل، أبو حفص عمر، **اللباب في علوم الكتاب**، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩هـ) ج ٩ ، ص ١٨٢

(٢) ابن عاشور، **التحرير و التنوير**، ج٩، ص٥٨.

"لم" وتختص "ما" بالدخول على: "كان" الماضية الناسخة، وتختص "لم" بالدخول على المضارع المجزوم: "يكن" الناسخ، ولا يصلح للدخول عليه غيرها. والنفي منصب في الحالتين على معنى كل الكلام الذي يليه، فهو شامل ما قبل اللام وما بعدها.

٣- أن فعل "الكون" إما ماض لفظًا ومعنى ... وإما ماض معنى فقط؛ .. حين يقع فيها فعل "الكون" مضارعًا مسبوقًا بالحرف الجازم "لم"، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضيًا -في الغالب- مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها، فيصير مضارعًا في لفظه، ماضيًا في زمنه ومعناه.

٤- أن فعل الكون الناسخ يليه -مباشرة- اسمه ظاهرًا، لا ضميرًا، ثم مضارع منصوب، مبدوء بلام مكسورة. أما خبره فعام محذوف، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره. والجار هو "اللام" التي اشتهرت باسم: "لام الجحود" والتي تتصل بالمضارع. والمضارع بعدها منصوب "بأن" مضمرة وجوبًا، والمصدر المكون من "أن" وما دخلت عليه من المضارع وفاعله في محل جر "بلام الجحود". والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب؛ لأنه خبر الناسخ"(١).

شاهدها الأول من الأعراف:

قوله سبحانه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

يقول الألوسي مبينًا معنى الآية: "﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ أي: لهذا أو لمطلب من المطالب التي هذا من جملتها، ﴿لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ وفقنا له، واللام لتأكيد النفي، وهي

(١) عباس، حسن، **النحو الوافي**، ج٤، ص٣١٨.

المسماة بلام الجحود"(١).

ويضيف ابن عاشور: "ودلَّ قوله: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ على بعد حالهم السالفة عن الاهتداء، كما أفاده نفي الكَون مع لام الجحود"(٢).

شاهدها الثاني من الأعراف:

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَائِهَا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١].

معنى الآية كما يقول الألوسي: "وقول عز شأنه: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ بيان لاستمرار عدم إيمانهم في الزمان الماضي، لا لعدم استمرار إيمانهم، ونظير ذلك: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، وترتيب حالهم هذه على مجيء الرسل بالبينات بالفاء، لما أن الاستمرار على فعل بعد ورود ما يوجب الإقلاع عنه يعد – بحسب العنوان– فعلًا جديدًا وصنعًا حادثًا، كما في وعظته فلم ينزجر ودعوته فلم يجب، واللام لتأكيد النفي؛ أي: فما صح وما استقام لقوم من أولئك الأقوام في وقت من الأوقات ليؤمنوا؛ بل كان ذلك ممتنعًا منهم إلى أن لقوا ما لقوا؛ لغاية عتوهم، وشدة شكيمتهم في الكفر والطغيان، ثم إن كان المحكي آخر حال كل قوم منهم، فالمراد بعدم إيمانهم هو إصرارهم على ذلك بعد اللتيا والتي"(٣).

٣– لام العاقبة:

هي تسمية بصرية، وتَسْميها الكوفية: لام الصيرورة، وتسمى: لام المآل أيضًا، وهي

(١) الألوسي، **روح المعاني**، ج٨، ص١٢١.
(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٨، ص١٣٣.
(٣) الألوسي، **روح المعاني**، ج٩، ص١٥.

الدالة على أن ما بعدها نتيجة غير مقصودة لما قبلها"[١].

وقد وردت بهذا المعنى -على خلاف بين المفسرين- في موضعين من السورة.

شاهدها من الأعراف:

قال تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٧].

قال الرازي: "اللام في قوله: ﴿لِيُرِيَهُمَا﴾ لام العاقبة كما ذكرنا في قوله: ﴿لِيُبۡدِيَ لَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: يرى آدم سوأة حواء، وترى حواء سوأة آدم"[٢].

وسنفصل الحديث عن معنى اللام الواردة في الموضع الذي أشار إليه الرازي في المطلب الثاني، وذلك لاختلاف المفسرين في توجيه معناها في كلا الموضعين.

٢- المطلب الثاني: اختلاف المفسرين في توجيه معاني اللام الناصبة:

الشاهد الأول المختلف فيه من سورة الأعراف:

اختلف المعربون والمفسرون في توجيه المعنى الذي أفادته اللام الناصبة في قوله تعالى: ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١، ٢].

وقد أورد الرازي بعض ما قيل في معانيها فقال: "قال ابن الأنباري: اللام هاهنا بمعنى:

(١) الفضلي، **اللامات**، ص٩٦.

(٢) الرازي، فخر الدين محمد، **مفاتيح الغيب أو: التفسير الكبير**، (بيروت، دار الفكر، ط١، ١٤٠١هـ)، ج١٤، ص٥٧.

(كي)، والتقدير: (فلا يكن في صدرك شك كي تنذر غيرك). وقال صاحب (النظم)[1]: اللام هاهنا: بمعنى: (أن) والتقدير: لا يضق صدرك ولا يضعف عن أن تنذر به، والعرب تضع هذه اللام في موضع (أن). قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٢]، وفي موضع آخر: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [الصف: ٨] وهما بمعنى واحد"[2].

واستصوب الطبري رأي من عدَّ اللام بمعنى "أن" فقال: "ولو قيل: معنى ذلك: هذا كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه أن تنذر به وتذكّر به المؤمنين، كان قولًا غير مدفوعة صحته"[3].

وعقب السمين الحلبي على هذا الاختيار مخطئًا إياه؛ حيث اعتمد مسألة اختصاص الحرف ولزومه لقسيم معين، اسمًا كان أم فعلًا، فقال: "وقال صاحب "النظم": "وفيه وجهٌ آخرُ، وهو أن تكونَ اللامُ بمعنى (أَنْ) والمعنى: لا يَضِقْ صدرُك ولا يضعُفْ عن أن تنذرَ به، والعرب تضعُ هذه اللامَ في موضع "أَنْ" كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٢]، وفي موضع آخر: ﴿لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ [الصف: ٨] فهما بمعنى واحد، وهذا قول ساقط جدًّا، كيف يكون حرفٌ يختصُّ بالأفعال يقع موقع آخر مختص بالأسماء؟"[4].

والصواب هو اختيار الكثيرين، وهو كون اللام للتعليل؛ قال الشنقيطي في العذب النمير: "وقوله: (لتنذر) التحقيق أنها لام كي المعروفة بلام التعليل، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها"[5].

(١) هو أبو علي الجرجاني صاحب "نظم القرآن" متوفى في القرن الرابع الهجري، وكتابه مفقود.

(٢) الرازي، **التفسير الكبير**، ج١٤، ص١٨.

(٣) الطبري، **جامع البيان**، ج ١٢ ن ص ٢٩٧

(٤) السمين، الحلبي، **الدر المصون**، ج٥، ص٢٤٣.

(٥) الشنقيطي، محمد الأمين، **العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير**، (السعودية، الدمام، دار ابن القيم، ١٤٢٤هـ) ج٣، ص٩٦٤.

الشاهد الثاني المختلف فيه من سورة الأعراف:

قال تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠].

اختلف المفسرون في معنى اللام في هذه الآية، بين التعليل والعاقبة، ومردُّ ذلك إلى اختلافهم في تفسير نتيجة إغواء إبليس اللعين، وهي كشف عورة آدم عليه السلام وزوجه، هل كانت مقصودة لإبليس أم لا؟ يقول الرازي: "أمَّا قوله تعالى: ﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾ في هذا اللام قولان:

أحدهما: أنه لام العاقبة؛ كما في قوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٧]؛ وذلك لأن الشيطان لم يقصد بالوسوسة ظهور عورتهما، ولم يعلم أنهما إن أكلا من الشجرة بدت عوراتهما، وإنما كان قصده أن يحملهما على المعصية فقط.

الثاني: لا يبعد أيضًا أن يقال: إنه لام الغرض، ثم فيه وجهان:

أحدهما: أن يجعل بدو العورة كناية عن سقوط الحرمة وزوال الجاه، والمعنى: أن غرضه من إلقاء تلك الوسوسة إلى آدم زوال حرمته وذهاب منصبه.

والثاني: لعله رأى في اللوح المحفوظ أو سمع من بعض الملائكة أنه إذا أكل من الشجرة بدت عورته، وذلك يدل على نهاية الضرر وسقوط الحرمة، فكان يوسوس إليه لحصول هذا الغرض"(١).

ومن المفسرين الذين رجحوا كون اللام للعاقبة، نذكر ابن الجوزي الذي لم يورد غير هذا المعنى حيث قال: "وقيل: إن لام ﴿لِيُبْدِيَ﴾ لام العاقبة؛ وذلك أن عاقبة الوسوسة أدت

(١) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج١٤، ص٤٩.

إلى ظهور عورتهما، ولم تكن الوسوسة لظهورها"(١).

ورجح الشوكاني هذا المعنى؛ حيث بدأ به، وذكر المعنى الآخر بصيغة التمريض "قيل" يقول: "﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾ أي: ليظهر لهما، واللام للعاقبة، كما في قوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. وقيل: هي لام كي، أي فعل ذلك ليتعقبه الإيذاء، أو لكي يقع الإيذاء"(٢).

وكذلك فعل ابن عاشور مرجحًا معنى العاقبة والصيرورة فقال: "واللام في: ﴿لِيُبْدِيَ﴾ لام العاقبة إذا كان الشيطان لا يعلم أنَّ العصيان يفضي بهما إلى حدوث خاطر الشر في النفوس وظهور السوآت، فشبه حصول الأثر عقب الفعل بحصول المعلول بعد العلة كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، وحسن ذلك أن بدو سوآتهما ممَّا يرضي الشيطان. ويجوز أن تكون لام العلة الباعثة إذا كان الشيطان يعلم ذلك بالإلهام أو بالنظر، فالشيطان وسوس لآدم وزوجه لغرض إيقاعهما في المعصية ابتداء؛ لأنَّ ذلك طبعه الذي جبل على عمله، ثم لغرض الإضرار بهما؛ إذ كان يعلم أنَّهما يعصيان الله بالأكل من الشجرة، ولما كان عدُوًّا لهما كان يسعى إلى مَا يؤذيهما، ويحسدهما على رضَى الله عنهما، ويعلم أنَّ العصيان يُفضي بهما إلى سوء الحال على الإجمال، فكان مظهر ذلك السوء إبداءَ السوْآت، فجُعل مفصِّلُ العلة المجملة عند الفاعل هو العلة، وإن لم تخطر بباله، ويحتمل أن يكون الشيطان قد علم ذلك بعلم حصل له من قبل. والحاصلُ أنَّه أراد الإضْرار؛ لأنَّه قد استقر في طبعه عداوة البشر، كما سيصرح به فيما بعدُ"(٣).

(١) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، **زاد المسير في علم التفسير**، (بيروت، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ)، ج٣، ص١٧٩.

(٢) الشوكاني، **فتح القدير**، ص٤٦٨.

(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٨، ص٥٧.

وأما السمين فاختار القول بالتعليل؛ حيث عدَّه أظهر المعنيين فقال: "قوله: ﴿لِيُبْدِيَ﴾ في هذه اللام قولان أظهرهما: أنها لامُ العلة على أصلها؛ لأنَّ قَصْدَ الشيطان ذلك. وقال بعضهم: اللام للصيرورة والعاقبة؛ وذلك أن الشيطان لم يكن يعلم أنهما يعاقبان بهذه العقوبة الخاصة؛ فالمعنى: أن أمرهما آيل إلى ذلك. والجواب: أنه يجوزُ أن يُعْلم ذلك بطـــريق من الطرق المتقدمة في قوله: ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]"(١).

والذي يترجح هو قول جمهرة المفسرين، وهو أن اللام لام العاقبة؛ ذلك أن إبليس لم يوسوس لكونه يعلم ما سيحصل لأبوينا، ولكن كان عاقبة الأمر هو ظهور عورتهما عليهما السلام.

(١) السمين، **الدر المصون**، ج ٥ ص ٢٧٦

المبحث الثاني: الحرف "لن"

١- المطلب الأول: أحكام "لن" النحوية:

يقول المرادي في الجنى الداني: "(لن) حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدًا؛ خلافًا للزمخشري. ذكر ذلك في أنموذجه. قال في غيره: لن لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها؛ بل قد يكون النفي بـ"لا" آكد من النفي بـ"لن"؛ لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد...".

واختلف النحويون في (لن): فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة، وأصلها: لا أن، حذفت همزة أن تخفيفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين. ورد القول بالتركيب، بأوجه:

الأول: أنَّ البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع.

والثاني: أنها لو كان أصلها: لا أن -لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: زيدًا لن أضرب. بهذا رد سيبويه على الخليل، وأجيب عنه بأن الشيء قد يحدث له، مع التركيب، حكم لم يكن قبل ذلك.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون أن وما بعدها في تقدير مفرد. فلا يكون قولك: لن يقوم زيد، كلامًا. فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد! فالجواب أن هذا القول ضعيف؛ لوجهين: أحدهما: أن هذا المحذوف لم يظهر قط، ولا دليل عليه، ذكره أبو علي. والثاني: أن لا تكون، في ذلك، قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر. قلت: هذا لا يلزم المبرد؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم؛ ولكنه يلزم الخليل.

وذهب الفراء إلى أن (لن) هي "لا"، أبدلت ألفها نونًا، وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع"(١). ونخلص، من ثم، إلى أهم حكمين نحويين لـ"لن" يمثلان رأي أكثر النحاة وهما:

- بساطة لفظ "لن".

- كونها لا تفيد النفي المؤبد.

٢- المطلب الثاني: الخلاف العقدي بين المفسرين حول الشاهد الوحيد للحرف "لن":

شاهد "لن" في سورة الأعراف:

قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

تعد هذه الآية من أشهر المواضع -لدى كثير من الدارسين- الدالة على تأثر الفكر النحوي بالنزعة العقدية؛ "حيث إن ظهور المناقشة العقدية لم يبق مقتصرًا على الجانب التطبيقي المتمثل في إعراب القرآن الكريم وكتبه؛ بل تعدى ذلك ليكون ماثلًا للمتعلمين في كتب النحو التقعيدي المعياري، فاكتسب بذلك شهرة في الإطار التعليمي على اختلاف طبقاته"(٢).

جرى نقاش عقدي كبير حول دلالة "لن" للنفي في هذه الآية أهو على التأبيد، كما تقول المعتزلة أم بدون تأبيد، وهو رأي أهل السنة والجماعة؟ وارتبطت هذه القضية بمسألة رؤية الله تعالى في الآخرة.

(١) المرادي، **الجنى الداني**، ص٢٧٠.

(٢) السيف، **الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي**، ج٣، ص١١٥٨.

يرى المعتزلة –ومن وافقهم في نفي الرؤية– أن الآية دليل على معتقدهم بما تضمنته من معنى النفي الذي يفيده الحرف "لن"، يقول الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى ﴿لَن﴾؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل؛ تقول: لا أفعل غدًا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدًا. والمعنى: أنَّ فعله ينافي حالي، كقوله: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]، فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] نفي للرؤية فيما يستقبل، و﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ تأكيد وبيان، لأنَّ المنفي مناف لصفاته".

ثم يشنع الزمخشري على القائلين بوقوع الرؤية في الآخرة قائلًا لهم: "ثم تعجب من المتسمين بالإسلام، المتسمين بأهل السنَّة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمة مذهبًا"(١).

وقد ردَّ المفسرون مقالة الزمخشري، مستدلين على ذلك بحجج نقلية وعقلية يقول البغوي: "وتعلقت نفاة الرؤية بظاهر هذه الآية، وقالوا: قال الله تعالى ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولن تكون للتأبيد، ولا حجَّة لهم فيها، ومعنى الآية: لن تراني في الدنيا أو في الحال؛ لأنه كان يسأل الرؤية في الحال و"لن" لا تكون للتأبيد؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] إخبارًا عن اليهود، ثم أخبر عنهم أنهم يتمنون الموت في الآخرة؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧]، والدليل عليه أنه لم ينسبه إلى الجهل بسؤال الرؤية، وأنه لم يقل: (إني لا أُرى) حتى تكون لهم حجة؛ بل علَّق الرؤية على استقرار الجبل، واستقرار الجبل عند التجلي غير مستحيل، إذا جعل الله تعالى له تلك القوة، والمعلَّق بما لا يستحيل لا يكون محالًا"(٢).

(١) الزمخشري، محمود، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (الرياض، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ) ج٢، ص٥٠٤.

(٢) البغوي، أبو محمد الحسين، **معالم التنزيل**، (بيروت، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ)، ص٤٨٧.

ويقول ابن كثير: "يخبر تعالى عن موسى عليه السلام أنه لما جاء لميقات الله تعالى، وحصل له التكليم من الله تعالى، سأل الله تعالى أن ينظر إليه، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾، وقد أشكل حرف (لن) هاهنا على كثير من العلماء؛ لأنها موضوعة لنفي التأبيد، فاستدل به المعتزلة على نفي الرؤية في الدنيا والآخرة، وهذا أضعف الأقوال؛ لأنه قد تواترت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة"(١).

وكان للنحاة نصيب في الرد على الزمخشري في ادعائه (تأكيد النفي بـ(لن) وتأبيدها، ونجد من هؤلاء ابن مالك، الذي كشف المغزى العقدي الذي دفع الزمخشري لادعاء استحالة الرؤيا في الآخرة، رابطًا بين التقعيد النحوي والأثر العقدي في هذه المسألة يقول:

"ومن رأى النفي بلن مؤبدا　　فقولَه اردُدْ وخلافَهُ اعضُدا

ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بـ"لن" وهو الزمخشري في أنموذجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعني ثبوت الرؤية، جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها"(٢).

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، **تفسير القرآن العظيم**، (الرياض، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ)، ج٣، ص٤٦٨.

(٢) ابن مالك، جمال الدين محمد، **شرح الكافية الشافية**، (مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، د.ط، د.ت)، ج٢، ص١٥٣١.

وقال ابن هشام في الرد على دعوى الزمخشري: "ولا تفيد (لن) توكيد النفي؛ خلافًا للزمخشري في كشافه، ولا تأبيده خلافًا له في أنموذجه، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمه"(١).

ومن خلال ما ذكر نلمح الأثر العقدي في التوجيه النحوي، وكيف تستخدم اللغة والنحو من أجل نصرة المعتقد؛ حيث حاول الزمخشري وغيره نفي الرؤية، التي هي أعظم نعيم أهل الجنة مستندًا في ذلك على معنى حرف النفي "لن".

(١) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٣، ص٥٠٤.

الخاتمة

جاء هذا البحث نتيجة دراسة تطبيقية لبعض الحروف العاملة غير الجارة في سورة الأعراف، والتي وقع فيها خلاف؛ وذلك وفق الضوابط النحوية المسطرة في كتب النحاة، وبقراءة ما اطلعت عليه في كتب التفسير. وقد تم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وفي خاتمة هذه الرحلة الممتعة والمفيدة في رحاب كتب النحو والتفسير، أذكر النتائج التي توصلت إليها، وقد قسمتها إلى نتائج عامة وخاصة؛ وهي على النحو الآتي:

فمن النتائج العامة للبحث نذكر:

أولًا: أثبت الموضوع قيمة النحو في إدراك مراد الله تعالى؛ لكونه مقومًا حيويًّا يكشف عن مقاصد آيات القرآن ومعانيها، هذه المكانة التي ما فتئ يؤكد عليها جل العلماء، قديمًا وحديثًا.

ثانيًا: أسهمت الدراسة في الرد على المتهجمين على النحو والمزهدين منه، وإبطال حملتهم بحجة أنه قواعد لفظية مجردة عن الدلالات والمقاصد المعنوية، فجاءت هذه النماذج التطبيقية لتدل على الكفاية التفسيرية لعلم النحو.

ثالثًا: تَبيَّن في هذا البحث مدى عناية أهل التفسير ومعربي القرآن بمعاني الحروف خاصة، من خلال تجلية أسرارها الرفيعة داخل سياقاتها المختلفة. وهذا يؤكد ما ذكرناه في مستهل المبحث؛ وهو أن التعرض للتفسير يستلزم الإلمام بعلوم العربية، وفي مقدمتها علم النحو.

أمَّا النتائج الخاصة التي توصلت إليها الدراسة، فيمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: أثبتت الدراسة أن تنوع دلالات حروف المعاني غير الجارة، فضلًا عن الجارة من أسباب اختلاف المفسرين، سواء ما يمكن إدراجه في اختلاف التنوع، وهو مقبول وسائغ أم في اختلاف التضاد، وهو مذموم ومرفوض؛ كالتنازع في أصول الدين مثلًا (كما في مسألة رؤية المولى سبحانه في الجنة).

ثانيًا: توصل البحث إلى التمثيل لبعض أسباب الاختلاف بين المفسرين، ومنها:

- احتمال الحرف الوارد في الآية معان متعددة لا مرجح لأحدها على الآخر، فيعمد المفسر إلى قرائن داخلية أو خارجية للاقتراب من المراد.

- تأثير التمذهب في ترجيحات المفسرين للآيات المختلف فيها، وهذا ما تجلى واضحًا عند اختيارهم لوجه نحوي في ضوء ما ارتسم من أصولهم العقدية أو الفقهية أو مدارسهم النحوية.

ثالثًا: ومن نتائج البحث أيضًا: معرفة بعض ضوابط الترجيح عند المفسرين؛ ومنها: موافقة النصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة، وهذا ما التزم به بعض أهل التفسير كابن عطية مثلًا. ومنها: الانتصار للمذهب العقدي الذي عليه المفسر، وهذا ما تبدى لدى الزمخشري المعتزلي. ومنها: موافقة أهل اللغة فيما وضعوه من أصول كلام العرب، وعلى هذا سار شيخ المفسرين الطبري. ومنها أيضًا: التقيد بالقواعد النحوية التي يسير على وفقها المفسر، كما هو حال أبي حيان الأندلسي.

التوصيات:

ختامًا توصي الدراسة بضرورة تناول التفسير بالتركيز على أثر معاني الحروف في الدلالات؛ لكونها منهجًا ناجعًا وفعالًا سيضاف بلا شك إلى طرق التفسير المعهودة، وهو فرع من علوم القرآن لم ينل حظه من الدراسة الكافية، وهو كما قال محمود شاكر: "وهذا وحده أساس علم جليل من علوم القــرآن العظيم"(١).

كما يدعو البحث إلى تعميق البحث التطبيقي في مجال التفسير، والاشتغال على الحروف بمختلف أصنافها وأقسامها، سواء العاملة كالجارة وغير الجارة أو المهملة والعاطلة، كحروف الاستفتاح أو المختلف في عملها كحروف النداء والعطف.

كما توصي الدراسة بربط علوم العربية بنصوص الوحيين: الكتاب والسنة؛ خدمة لهذين الأصلين العظيمين، وتحقيقًا لمشروع علم اللغة التطبيقي، وعدم الاقتصار على الدراسات اللغوية والنحوية التقعيدية بجزئياتها وخلافاتها، التي وإن نفعت المتخصص المنتهي، فإنها أخرجت النحو عن غايته وثمرته التي من أجلها وُضع.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) محمود شاكر في تقديمه لكتاب، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لعبد الخالق عضيمة، ج١، ص "د".

المصادر والمراجع

(أ)

- الأستراباذي، رضي الدين محمد، (١٩٩٦م)، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تصحيح يوسف حسن عمر، (ط٢)، ليبيا، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.
- الألوسي، محمود، (د.ت)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، (د.ط)، بيروت، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي.

(ب)

- ابن بابشاذ، طاهر، (١٩٧٧هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، (ط١)، الكويت، المطبعة العصرية.
- البغوي، أبو محمد الحسين، (١٤٢٣هـ)، معالم التنزيل، (ط١)، بيروت، دار ابن حزم.
- البطليوسي، عبد الله، (١٩٨٠م)، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد سعودي، (ط١)، بغداد، دار الرشيد للنشر.
- بلحاف، عامر، (١٤٣٢هـ)، الخلاف النحوي في الأدوات، (ط١)، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث.

(ت)

- ابن تيمية، أبو العباس أحمد، (١٩٩٨م)، مجموعة الفتاوى، تحقيق: عامر النجار وأنور الباز، (ط٢)، القاهرة، دار الوفاء وابن حزم.

(ج)

- الجرجاني، عبد القاهر، (١٤٣٢هـ)، شرح الجمل في النحو، تحقيق: خليل عبد القادر عيسيي، (ط١٠)، عمان، الأردن: الدار العثمانية، وبيروت: دار ابن حزم.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن (١٤٠٤هـ)، زاد المسير في علم التفسير، (ط٣)، بيروت، المكتب الإسلامي.

(ح)

- ابن حمدون، أحمد، (١٤٢٨هـ)، حاشية على شرح المكودي لألفية ابن مالك، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.

- أبو حيان، أثير الدين الأندلسي الغرناطي، (دت)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عبد الرزاق المهدي (ط١)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

(خ)

- الخضري، محمد الأمين، (١٤٠٩هـ)، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، (ط١)، القاهرة، مكتبة وهبة.

(د)

- الدرة، محمد، (١٤٣٠هـ)، تفسير القرآن وإعرابه وبيانه، (ط١)، دمشق، دار ابن كثير.

(ر)

- الرازي، فخر الدين محمد، (١٤٠١هـ)، مفاتيح الغيب، أو: التفسير الكبير، (ط١)، بيروت، دار الفكر.

(ز)

- الزجاجي، أبو القاسم، (١٣٩٩هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (ط٣)، بيروت، دار النفائس.

- الزركشي، بدر الدين، (١٤٠٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط٣)، القاهرة، دار التراث.

- الزمخشري، محمود، (١٤١٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، (ط١)، الرياض، مكتبة العبيكان.

(س)

- أبو السعود، العمادي، (د.ت)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، (د.ط)، السعودية، مكتبة الرياض الحديثة.
- السمين الحلبي، أحمد، (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، (د.ط)، دمشق، دار القلم.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (١٤٠٨هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- السيف، محمد، (١٤٣٠هـ)، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، (ط٣)، الرياض، الدار التدمرية.
- السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، الإتقان في علوم القرآن، (د.ط)، المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات القرآني.
- السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، الأشباه والنظائر في النحو، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.

(ش)

- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم، (١٤٢٨هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، (ط١)، السعودية، جامعة أم القرى.
- الشنقيطي، محمد الأمين، (١٤٢٤هـ)، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تعليق: خالد السبت، (ط١)، السعودية، الدمام، دار ابن القيم.

- الشوكاني، محمد، (١٤٢٨هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: يوسف الغوش، (ط٤)، بيروت، دار المعرفة.

(ط)

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (د.ت)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود شاكر وأحمد شاكر، ط٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

(ع)

- ابن عاشور، محمد الطاهر، (د.ت)، التحرير والتنوير، (١٩٨٤م)، تونس، الدار التونسية.

- ابن عادل، أبو حفص عمر، (١٤١٩هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

- عباس حسن، (د.ت)، النحو الوافي، (ط٣)، القاهرة، دار المعارف.

- عبده، عبد العزيز، (١٣٩١هـ)، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، (ط١)، ليبيا، طرابلس: منشورات الكتاب.

- ابن عطية، عبد الحق الأندلسي، (١٤٢٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

- عضيمة، محمد عبد الخالق، (د.ت)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، (د.ط)، القاهرة، دار الحديث.

(ف)

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (١٤١٨هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: أحمد حسن بسج، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

- الفضلي، (عبد الهادي)، (١٩٨٠م)، اللامات، (ط١)، بيروت، دار القلم.

- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد، (١٤٢٦هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، (ط٨)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

(ق)

- القرافي، شهاب الدين أحمد، (١٤٠٦هـ)، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

- ابن قيم الجوزية، (د.ت)، شفاء العليل في القضاء والقدر، (د.ط)، القاهرة، المكتبة التوفيقية.

(ك)

- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (١٤٢٠هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي السلامة، (ط٢)، الرياض، دار طيبة.

(م)

- ابن مالك، جمال الدين محمد، (د.ت)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريري، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث.

- المبرد، أبو العباس محمد، (١٤١٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (ط٣)، القاهرة، لجنة إحياء التراث.

- المرادي، الحسين، (١٤١٣هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

- مكي بن أبي طالب، القيسي، (١٤٢٤هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، (ط١)، دمشق، دار البشائر.

- ابن منظور، أبو الفضل محمد، (د.ت)، لسان العرب، تحقيق نخبة من الأساتذة، (د.ط)، القاهرة، دار المعارف.

(ن)

- نشأت، عبد الرحمن، (١٤٣٢هـ)، التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف (دراسة في الصحيحين)، (ط١)، بيروت، المكتبة العصرية.

(هـ)

- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين الأنصاري، (١٤٢١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، (ط١)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون.
- الهلالي، هادي عطية مطر، (١٤٠٦هـ)، نظرية الحروف العاملة ومبناها، وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًّا، (ط١)، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة.